التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 103 – جهاز الإعلام دائرة تتولى وضع السياسة الإعلامية للدولة لخدمة مصلحة الإسلام والمسلمين، وتنفيذها، في الداخل لبناء مجتمع إسلامي قوي متماسك، ينفي خبثه وينصع طيبه، وفي الخارج: لعرض الإسلام في السلم والحرب عرضاً يبين عظمة الإسلام وعدله وقوة جنده، ويبين فساد النظام الوضعي وظلمه وهزال جنده.

إقرأ في هذا العدد

-الإعجاز البياني للقرآن الكريم.
-التطبيع والاستثمار جناحا السياسة الأمريكية الجديدة في المشرق العربي.
-دوافع ومآلات انسحاب أمريكا من 66 منظمة دولية.
-القضاء بين المعايير الدولية والمعايير الشرعية.

الأحد 20 شعبان 1447هـ | الموافق لـ8 فيفري 2026 م | العدد 579 | الثمن 1000 مليم | ISBN 2382-

كلمة العدد

ما أظهرته تسريبات إبستين هو كشف لمبدأ فاشل

عندما تتجرد الإنسانية، وترى الوحشية بكل صورها، ويكون الإنسان أرخص شيء، ويكون مقياس الأعمال السعادة الدنيوية، اعلم أنك تتحدث عن أصحاب المبدأ الرأسمالي الفاسد القذر. فلا القانون يراعي علاقة الإنسان بالإنسان ولا المبدأ سليماً ليصبح عندهم وازع ديني. فمن تسربت فضائحهم هم من يحكمون العالم، وهم مَن يخضع لهم حكامنا ويُسلموننا لهم! هؤلاء الحثالة منتهكو حقوق المرأة والطفل هم أنفسهم من يطلقون الجمعيات في بلادنا الإسلامية لتطالب بحقوق المرأة والطفل، فأي وقاحة هذه؟! إن ما أظهرته تسريبات إبستين ليست مَأخذاً على أفراد، بل هي كشف لمبدأ فاشل. الصور والفيديوهات التي أفرجت عنها وزارة العدل الأمريكية وما فيها من جرائم، وانتكاس لفطرة الإنسان، تعلن لهذا العالم سقوط المبدأ الرأسمالي القائم على فصل الدين عن الحياة؛ فحين أصبح الإنسان هو المشرع، وهو صاحب السيادة، انحط الإنسان إلى أدنى من البهائم، وأصبح أصحاب السيادة والسلطة يقتلون ويذبحون ويغتصبون وينهبون ويشرعون القوانين لإرضاء نزواتهم، باحثين عن المتعة والسعادة في أيّ مكان، ليثبتوا للعالم أجمع أن الإنسان لا يصلح أن يشرع القوانين، فالسيادة لا تصلح أن تكون لبشر.

فكيف لمغتصب وآكل لحوم البشر أن يشعر بالبشر، ويتحدث عن الإنسانية وهو مجرد منها؟! أم أن سطوتهم أجبرت حكامنا على قبولهم وقبول كل ما يُصَدِّرونه لنا من أفكار بعيون مغمضة وعقول مقفلة دون أدنى تفكير؟! إننا في ديننا الإسلامي، الذي لا يتخلله خطأ ولا تشوبه شائبة لا نقبل هذه المخالفات حتى على نساء وأطفال الكفار، كيف لا وديننا يحثنا على أن نتحلى بالقيم، وهي التي تجرّد منها هؤلاء الكفرة الفجرة.

السيادة لا تصلح إلا أن تكون لله عز وجل، فالله سبحانه هو المشرع، فهو خالق هذا الكون والإنسان والحياة، ولم يخلقها ليتركها عبثاً، بل أنزل لنا الكتاب ومثله معه ليحكم بين الناس بالعدل. وماذا بعد؟!

هذا السقوط المتسارع للحضارة الغربية، وكشف حقيقة قادتها المقززة، لمن تبقى فيه ذرة من إنسانيته، تحتم علينا كشعوب أن نطالب جيوشنا بإسقاط الأنظمة العميلة، التي تعلن الولاء وتعقد الاتفاقات مع ترامب. فيا جيوش أمتنا هبوا وزلزلوا عرش العملاء، وأقيموا الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فقد أصبحت حاجة العالم لها أشد من العطشان في الصحراء للماء.

قال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

من تونس إلى المغرب... مآسينا التي لا تنتهي!

إجلاء أكثر من 143 ألف شخص بسبب الفيضانات في المغرب.

تجاوزت حصيلة عمليات الإجلاء المتواصلة منذ يوم الجمعة الماضي في المغرب بسبب الفيضانات، 143 ألف شخص حتى صباح يوم الخميس 05 فيفري 2026، وفق ما أعلنت عنه وزارة الداخلية المغربية، بينما يتوقع أن يستمر هطول الأمطار الغزيرة حتى يوم الجمعة 06 فيفري 2026 وقالت وزارة الداخلية المغربية إن عمليات الإجلاء لسكان عدد من المناطق المعنية بمخاطر الفيضانات ما تزال متواصلة، وفق مقاربة تراعي درجات الخطورة وحجم الأضرار المحتملة. و تركزت جهود الإجلاء و الإنقاذ معظمها في مدينة القصر الكبير الأكثر عرضة لخطر ارتفاع منسوب نهر سبو، والتي بدأت فيها عمليات الإجلاء منذ يوم الجمعة الماضي.

من المؤسف أن تزهق أرواح سكان مدينة آسفي في شهر ديسمبر الماضي جراء الفيضانات والسيول و أن يرتفع عدد القتلى هناك إلى 37 قتيلا بالتزامن مع استمرار البحث عن ضحايا آخرين ومفقودين والنظام المغربي حينها يتلهى بكأس أفريقيا. ومن المؤسف مرةً أخرى أن تتمّ هذه الأيّام عمليات إجلاء لسكان عدد من المناطق المعنية بمخاطر الفيضانات وأن تتحول ممتلكاتهم و التى تقدر بالمليارات إلى بقايا دمار. وفي حقيقة الأمر، أصبحت الفيضانات في المناطق الريفية عبئاً على الفقراء، خاصة على سكان الأحياء الفقيرة.

حال المغرب كحال تونس فمع كل فصل أمطار تتكشف حقيقة البنية التحتية المنعدمة، وإن وجد منها شيء فمهترئ متهالك ، وغياب الخدمات والمرافق اللازمة ، فسويعات من زخات مطرية كفيلة بتحويل مدن لبرك ماء وقرى لركام بسبب الاختناق السريع لبالوعات صرف المياه ، بالوعات ضيقة متهالكة، مهملة الصيانة والترميم، وسيئة التصميم والتجهيز والتركيب ، و هذا ما يحدث بالضبط عندما تفشل القيادة في التخطيط.

إن استمرار مأساة الفيضانات يوضح الإهمال التام ليس فقط من جانب القيادة، بل من النظام السياسي الديمقراطي برمته الذي لديه سجل حافل في الإهمال الإجرامي. ومن الإهمال على أعلى المستويات أن تنتظر الحكومة وقوع المآسي ثمَّ في ذروة الكارثة تحصي الخسائر! و بالنظر إلى الأضرار التي تحدث ، فإن المشكلة تكمن في بلاد المسلمين عموما الافتقار الشديد إلى البنية التحتية المناسبة. فمع الفساد المستشري، يتمّ ترقيع الطرق التي لا تمنع أي شيء بشكل يومي، حيث في حالة هطول الأمطار تتحول هذه الطرق إلى أنهار غير سالكة، و مع العقلية الرأسمالية الجشعة، يتمّ منح تصاريح لبناء المنازل والمباني في المناطق القريبة من الشواطئ والأنهار. يؤكد الإسلام بوصفه عقيدة ونظام حياة متكاملا أن مسؤولية رعاية الشؤون العامة تقع في المقام الأول على عاتق الحكام. قالَ النبي ﷺ: «الإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

تحتاج المغرب و تونس والعالم بأسره إلى نظام إلهي، أي الإسلام الذي ينتج ويرعى القادة الذين يخافون الله سبحانه وتعالى ويشعرون بالمسؤولية لأنهم يعرفون دائماً أنهم سيحاسبون يوم القيامة. عمر بن الخطاب، الخليفة الثاني بعد وفاة النبي محمد ﷺ، والذي حكم الدولة الإسلامية، قال: "لو عثرت بغلة في العراق لخشيت أن يسألني الله: لِمَ لَمْ تعبد لها الطريق يا عمر"! إذا كان عمر خائفاً من أن تتأذى الدّواب تحت قيادته، فتخيل كم كان خوفه سيكون أكثر بكثير لو رأى الناس يصارعون مع الطقس البارد بعد أن اجتاحت الفيضانات منازلهم!

بقلم أ.محمد زروق

تونس بين دوامة الدين الأبدي ومؤشرات التصنيفات الائتمانية

في عالم تتحكم فيه المؤسسات المالية الدولية بمصائر الدول، لم تعد الجيوش وحدها أدوات الهيمنة التقليدية، بل تحولت الديون والتصنيفات الائتمانية إلى أسلحة سياسية "ناعمة" وغير مرئية تفرض إرادة الأقوى وتقيِّد خيارات الشعوب. فالدولة، التي يُفترض أنها تمثل إرادة شعبها وتنفذ المفاهيم والقيم التي اتفقوا عليها، تجد نفسها محكومة بالتنازل عن سيادتها الفعلية تحت وطأة التبعية المالية وتقارير التصنيف التي تحدد مسارها الاقتصادي والاجتماعي.

فمعنى السيادة لا يكمن في الشكل أو العلم أو الاعتراف الدولي فحسب، بل في قدرة الدولة على الانضباط لفكرتها التأسيسية أي عقيدتها وتنفيذ القيم التي أنشئت من أجلها، دون خضوع لمعايير خارجية تتناقض مع طراز عيشها واختياراتها المبدئية. واقع الحال يشهد أن التصنيفات الدولية، مثل تقرير وكالة "فيتش" الأخير الذي حَدد التصنيف الائتماني لتونس عند مستوى "ب" مع آفاق سلبية، تتحول إلى محدد أساسي للسياسات الداخلية، بدءًا من زيادة الضرائب وصولاً إلى خفض النفقات العمومية وإعادة هيكلة الاقتصاد.

قراءة في رسالة فيتش لتونس: بين الطمأنة المشروطة والتحذير الواضح

تثبيت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل لتونس عند مستوى "ب" مع آفاق سلبية يحمل رسالة مزدوجة: جانب يبعث على طمأنة نسبية للدائنين بأن البلاد لا تزال قادرة على الوفاء بالتزامات ديونها الحالية، وجانب آخر يحمل تحذيراً واضحاً من أن هذا الوضع هش ومعرض للتدهور إذا لم تتحسن المؤشرات الاقتصادية والمالية. فمستوى "ب" يعني أن تونس تقف على حافة المنطقة عالية المخاطر، حيث إن قدرتها على السداد حاضرة لكنها تتعرض لضغوط متزايدة. أما العبارة الأكثر دلالة فهي "الآفاق السلبية"، التي تعني ببساطة أن الوكالة ترى احتمالاً حقيقياً لتخفيض التصنيف في المستقبل المنظور إذا استمرت المؤشرات على وضعها الحالي أو تدهورت. وهذا التحذير يرتبط عادة بمجموعة من المخاطر المترابطة: صعوبة تمويل العجز في الميزانية، وضعف وتيرة النمو الاقتصادي، والضغوط الاجتماعية والسياسية التي قد تعرقل تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، ناهيك عن ارتفاع كلفة الاقتراض الخارجي التي تغذي حلقة مفرغة من المديونية. المستقبل إذن مرهون بمسارين: إن استمرت الظروف الراهنة دون إصلاحات عميقة أو نمو اقتصادي قوي، فإن خطر التخفيض يبقى شبحاً يلوح في الأفق. أما إذا شهدت المؤشرات تحسناً ملموساً - سواء عبر نمو أعلى أو إصلاح للمالية العامة أو إبرام اتفاقيات تمويل داعمة - فمن الممكن حينها تحسين النظرة المستقبلية أو حتى التصنيف نفسه.

كيف تحتسب هذه التصنيفات؟

فهم آلية عمل وكالات التصنيف مثل "فيتش" و"موديز" و"ستاندرد آند بورز" يقدم مفتاحاً لفك شيفرة نصف الأخبار الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالديون وسيادة الدول. هذه الوكالات تقدم في جوهرها إجابة عن سؤال محوري: هل الدولة قادرة وراغبة في سداد ديونها في المواعيد المحددة؟ وتعتمد في تقييمها على مجموعة معقدة من المعايير الكمية والنوعية تشمل: استقرار البيئة السياسية والاجتماعية، وقوة النمو الاقتصادي ومصادره، ومستويات الدين والعجز العام، ومرونة المالية العامة، وإمكانية الوصول إلى التمويل المحلي والخارجي، فضلاً عن السياق الإقليمي والدولي المحيط بالبلد.

هذه العملية ليست محايدة بالمرّة؛ فالمعايير نفسها تحمل في طياتها رؤية اقتصادية وسياسية معينة، وغالباً ما تكون معبرة عن مصالح الجهات التي تمول وتستخدم هذه التقييمات في الأسواق المالية العالمية. وهذا ما يجعل التصنيف الائتماني - رغم طابعه الفني- أداة سياسية غير مباشرة تؤثر على القرار الداخلي وتشكل بيئة الضغط التي تتحرك فيها الحكومات، الأرقام والإحصاءات في قوالب توحي بالإنجاز والتقدم، بينما هي في جوهرها تعيد صياغة أولويات الدولة وفق رؤية الدائنين.

التصنيف لا يقوم على الالتزام بتسديد الديون بل على قدرة التعايش مع الديون الأبدية فدول مثل اليابان والولايات المتحدة أو دوقية لكسمبرغ، رغم ديونهم الهائلة، تحتفظ هذه النماذج بحرية حركة سياسية واسعة بفضل انخراطها وحصانتها ضمن النظام المالي العالمي.

في المقابل، تجد دول مثل تونس نفسها مُقيدة بخيارات خارجية بمجرد ارتفاع منحنى المديونية، حيث تتحول الأرقام إلى ذراع ضغط يفرض أجندات إصلاحية قد تتناقض مع الخيار المحلي، ليكون التناقض هنا بين سيادة شكلية وتبعية فعلية. حتى فرضية تحويل الديون إلى استثمار لا يُخرج التبعية من حقيقتها؛ إذ يبقى الأجنبي شريكاً متحكماً، ويظل القرار الاقتصادي مرهوناً بمصالح الدائنين، سواء سُمِّيَ الدين قرضاً أو استثماراً أو مبادلة. فالنتيجة واحدة وهي أن السيادة ثجرأ، والقرار يُقيَّد، والناس يدفعون الثمن.

متى تنتهي دوامة الديون والتبعية ؟

عندما تتصادم القيمُ الإسلامية المتأصلة في وجدان الشعب التونسي مع النموذج الحداثي الذي تفرضه "الدولة الوطنية" والمؤسسات المالية العالمية، ويُصنَّف المالُ إلهاً يُعبد، ويُرفع الربحُ فوق أحكام الشرع، وتُقدَّم القوة المالية على القيم الإسلامية الأصيلة، تتحول الديون إلى عبءٍ أبدي يُحوَّل أساساً للنظام الاقتصادي وبنداً ثابتاً في بنود الميزانية السنوية.

التتمة في الصفحة الرابعة

الإعجاز البياني للقرآن الكريم

الإعجاز البياني للقرآن الكريم يمثل إعجاز القرآن الكريم مكانة مركزية في العقيدة الإسلامية، إذ يمثل الدليل العقلي على أنّ القران ليس من صنع البشر، وإنما هو وحيٌ منزل من عند الله تعالى. ويُعدّ الإعجاز البياني – المتعلّق باللغة والأسلوب والبلاغة – أصلَ الإعجاز القرآني وأقواه، لأنه خوطب به العرب أولًا، وهم أهلُ الفصاحة والبيان، ثم بقي حجة قائمة على البشرية جمعاء إلى يوم القيامة، لا يحدّها زمان ولا مكان.

حصر الفرضيات الممكنة

إذا نظرنا إلى القرآن الكريم بعين العقل المجرد، فإن مصدره لا يمكن أن يخرج عن ثلاث جهات لا رابع لها: إما أن يكون من عند محمد ﷺ، أو من عند العرب، أو من عند الله سبحانه وتعالى. وهذا الحصر عقلي استقرائي، إذ لا يمكن أن يكون القران من الأعاجم لجهلهم باللغة العربية. ومن هنا، إذا أبطلت الفرضيتان الأولى والثانية، تعيّن الثالثة بالضرورة، وحصل اليقين بأن القرآن كلام الله، سواء عرف الإنسان اللغة العربية أم لم يعرفها.

إبطال فرضية أن يكون القرآن من عند العرب

تبقى الفرضية الاولى، وهي الأهم في باب الإعجاز البياني، لأن التحدي وُجّه إلى العرب ابتداءً. فقد نزل القرآن بلغة العرب، وتحدّاهم في المجال الذي بلغوا فيه ذروة القمة: الفصاحة والبلاغة والبيان، كما تحدّى الله السحرة في عصر موسى بالسحر، وقوم عيسى بالطب. قال تعالى: [قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ]. ثم خفّف التحدي إمعانا في الإلزام، فطالبهم بعشر سور، ثم بسورة واحدة، ولو قصيرة كسورة الكوثر. لم يكن بإمكان قريش تجاهل هذا التحدي، لأن القرآن كان الركن الأساس في إثبات صدق نبوة محمد ﷺ، ولأن الرسالة التي جاء بها هزّت المجتمع الجاهلي في عقائده ونظمه وقيمه. ومع ذلك، عجز سادة العرب – وهم أهل الفصاحة والبيان – عن الإتيان بسورة واحدة، رغم أن ذلك كان كفيلًا بإنهاء دعوة الإسلام من أصلها، فانتقلوا من ساحة الحجة والبيان إلى ساحة العنف والاضطهاد. ولم يدّع أحد من العرب، لا سرًّا ولا علنًا، أنه ألّف القرآن، مع شدة العداء وكثرة الدوافع لإبطاله. بل شهد كبار فصحائهم بتميّزه المطلق، كما قال الوليد بن المغيرة: »والله لقد سمعت من محمد كلامًا ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن، إن له لحلاوة وإن عليه لطلاوة«. ولو كان القرآن من كلام العرب، لظهر له نظير، أو معارض، أو محاولة جادة تذكر في التاريخ، وهو ما لم يقع قط. إبطال فرضية أن يكون القرآن من عند محمد ﷺ

أما الزعم بأنّ القرآن من عند محمد ﷺ

فباطل من وجوهٍ متعددة. فأولها أنّ محمدا ﷺ عربيٌّ من صميم قومه، ومهما بلغ الإنسان من العبقرية والذكاء، فإنه لا يستطيع أن يتجاوز الإطار اللغوي والبياني لقومه، ولا أن يأتي بكلام يعجز عنه أهل الاختصاص في مجاله، وهم العرب أهل الفصاحة والبيان.

وثانيها أنّ النبي ﷺ لم يدّع قط أنّ القرآن من تأليفه، بل كان ينسبه على الدوام إلى الله تعالى، ويجعل منه أساس دعوته، ويتحدّى الناس به على هذا الأساس. ولو كان القرآن من عنده، لكان من مقتضى العقل والحكمة أن يكتم هذا التحدّي لا أن يعلنه، لأنّ إعلان التحدّي يفتح باب المعارضة والمناقضة، ويعرّض الدعوى كلّها للسقوط لو أمكن الإتيان بمثله.

وثالثًا، إن وجود المعاتبة الصريحة للنبي ﷺ في القرآن دليل قاطع على أنه ليس من كلامه، كقوله تعالى:[يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ]، فمن المحال عقلًا أن يعاتب الإنسان نفسه في كتاب يدّعي أنه من تأليفه، وبأسلوب يُتلى ويتعبد به إلى يوم القيامة. وثالثًا، يشتمل القرآن على معارف غيبية وعلمية لم تكن متاحة في عصر النبي ﷺ ولا في بيئته، كالمعارف الدقيقة المتعلقة بتكوّن الجنين، وخروجه في أطوار متتابعة، وهي حقائق لا يمكن تفسير معرفتها في ذلك العصر إلا على أحد ثلاثة احتمالات: إمّا أن يكون لدى محمد ﷺ أدوات علمية متقدمة تمكّنه من الرصد الدقيق، وهو أمر مستحيل تاريخيًا وعقليًا؛ أو أن يكون قد أصاب هذه الحقائق مصادفة، وهو أبعد عن القبول؛ فلا يبقى إلا تفسير واحد معقول، وهو أن يكون هذا الكلام وحيًا من عند الله تعالى.

ويؤكّد ذلك ما ورد في وصف أعماق البحار، إذ يخبر القرآن عن تراكب الظلمات كلّما ازداد العمق، وهي حقيقة لم تُعرف إلا بعد تطوّر وسائل الغوص الحديثة، حيث قرّر الغواصون أن الضوء يتلاشى تدريجيًا حتى يعمّ الظلام الدامس. يقول تعالى: [أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا]. فكيف عُرفت هذه الحقيقة الدقيقة في بيئة صحراوية لم تعرف الغوص في أعماق البحار، ولا امتلكت أدوات الرصد العلمي؟ ولو كان هذا الكلام من عند محمد لاحتجنا إلى افتراض امتلاكه وسائل علمية مستحيلة أو وقوعه على هذه الحقائق مصادفة، وكلاهما باطل، فلم يبقَ إلا أن يكون وحيًا من عند الله. وبذلك تسقط فرضية أن يكون القرآن من عند محمد ﷺ سقوطًا عقليًا قاطعًا.

النتيجة العقلية الحتمية

بعد إبطال فرضية أن يكون القرآن من عند محمد ﷺ، وإبطال فرضية أن يكون من عند العرب أو غيرهم من البشر، لا يبقى إلا فرض واحد: أن القرآن من عند الله سبحانه وتعالى. وهنا يحصل اليقين العقلي بأن القرآن كلام الله، حتى لمن لا يعرف العربية، لأن المطلوب ليس تذوّق البيان، بل إدراك عجز أهل الاختصاص عن المعارضة مع قيام التحدي، وتوفر الدوافع، وانتفاء الموانع.

التفريق بين إثبات الإعجاز والوقوف على وجه الإعجاز

ينبغي التفريق بين إثبات أن القرآن معجز، وبين الوقوف على وجه الإعجاز نفسه. فإثبات الإعجاز يتم بعجز العرب – وهم أهل اللغة – عن الإتيان بمثله، وهو أمر يدركه العربي والعجمي على السواء. أما الوقوف على دقائق الإعجاز البياني، فيتطلب معرفة عميقة باللغة العربية، لأن الإعجاز كامن في دقة اختيار الألفاظ، والتناسق بين اللفظ والمعنى، والسبك الذي لا هو شعر ولا نثر، والتصوير المكثف في ألفاظ قليلة. وكما أن غير المتخصص لا يدرك تفاصيل صناعة الطائرة لكنه يتيقن من شهادة الخبراء، كذلك غير العربي يتيقن من إعجاز القرآن بعجز العرب أنفسهم.

أمثلة موجزة على الإعجاز البياني

تتجلّى وجوه الإعجاز البياني في القرآن الكريم في نماذج كثيرة، من ذلك قوله تعالى: [وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ]، حيث أدّى لفظ واحد معاني الامتلاء والاشتعال والاضطراب والانفجار في آنٍ واحد، وهو من الإيجاز الذي يعجز عنه البيان البشري. ومنه قوله تعالى: [فَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا]، إذ عُدل عن لفظ "القلب" إلى "الفؤاد" لما في اللفظ من دلالة على شدة الاضطراب والانفعال، وهو ما عدّه أبو هلال العسكري من دقائق التعبير القرآني في مطابقة اللفظ للحالة النفسية أدقّ مطابقة. وكذلك قوله تعالى: [وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي]، وهي آية وصفها الزمخشري بأنها من أعجب ما في القرآن فصاحةً وبلاغة، لاجتماع الإيجاز، وقوة التصوير، وحسن النظم، وتشخيص عناصر الكون في مشهد مهيب بألفاظ معدودة.

ومثله قوله تعالى: [فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي]، حيث اجتمع التكليف الشاق مع النهي المطمئن والوعد الجازم في نسق واحد، وقد عدّ الرازي هذا من أعجب ما يكون في تسكين القلوب وتقوية اليقين. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾، إذ أدّت ألفاظ قليلة مبدأ تشريعيًا وأخلاقيًا بالغ الدقة، وهو ما أشار إليه ابن عاشور في بيانه لدقة اختيار الألفاظ القرآنية. وأخيرًا قوله تعالى: ﴿وَالضُّحَىٰ * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾، حيث اجتمع الإيقاع والصورة والطمأنينة النفسية في آيتين قصيرتين، وقد عبّر سيد قطب عن هذا النسق بقوله إن لهذه الآيات موسيقى داخلية تُحَسّ بالقلب قبل أن تُدرك بالعقل.

إن الإعجاز البياني للقرآن الكريم ليس مجرد جمال لغوي أو تفوق أسلوبي، بل هو برهان عقلي قاطع على أن هذا الكتاب من عند الله. فقد تحدّى القرآن أهل الاختصاص، فعجزوا، ومع استمرار التحدي إلى اليوم ثبت يقينًا أنه كلام الله المعجز. أما الوقوف على دقائق هذا الإعجاز، فبابه اللغة العربية، وهو باب معرفة وتذوّق، لا باب إثبات الإيمان. وهكذا كان القرآن معجزة خالدة، لا تُدحض ولا تنقضي: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾.

عبادة الأسعد

التطبيع والاستثمار جناحا السياسة الأمريكية الجديدة
في المشرق العربي (الجزء الأول)

إنّ ما نشهده اليوم من تحوّلات سريعة في المنطقة، في لبنان وفلسطين وسوريا والعراق، حيث توالت الأحداث الضخمة بسرعة هائلة منذ عمليّة طوفان الأقصى، من مجازر ودمار وأعمال إجرامية قامت بها أمريكا بيد ربيبها كيان يهود، ومن تدمير لقوّة حزب إيران في لبنان، والقضاء على قوّة إيران في سوريا، ومن ثمّ تسليم السلطة في سوريا لهيئة تحرير الشام... يكاد يكون عنوانه واحدا، وهو أنّ أمريكا وجدت أنّ الوقت قد آن لتنفيذ خطّة قديمة، حاولت السير بها في مراحل سابقة، ولكنها كانت تتعثّر وتفشل كلّ مرّة، وترى الآن أنّ الفرصة باتت سانحة لها.

فأمريكا منذ تبنّيها كيان يهود بعد أن أوجدته بريطانيا كانت غايتها أن تجعل هذا الكيان كياناً راسخاً في المنطقة وأن تحوّله إلى كيان طبيعي بين مجموعة من الكيانات القائمة من حوله، وأن تطوي ما يسمّى بقضيّة الشرق الأوسط أو (الصراع العربي-الإسرائيلي)، ولينشأ تطبيع شامل وكامل مع هذا الكيان. ولكنّ الظروف المعقّدة في المنطقة وكثرة اللاعبين فيها كانت تعيق تنفيذ هذه الغاية، فضلاً عن أنها كانت تنشغل بملفّات أخرى ترى أنّها ذات أولويّة، وبخاصّة خلال سنوات الثورات العربية، إذ كانت الأولويّة عندها لإجهاض هذه الثورات، ولا سيّما في سوريا التي حافظت فيها على النظام طيلة ثلاث عشرة سنة، لتحول دون قيام دولة إسلامية مستقلّة القرار، فكان أن جعلت سوريا ولبنان منذ سنة 2015 تحت الوصاية الإيرانية، فوق ما كانت تحظى به من وصاية على العراق، إضافة إلى الدور الذي منحته لروسيا في سوريا. أضف إلى ذلك أنّ أمريكا تولي أهمية كبرى لمنطقة الشرق الأقصى، لمواجهة الصين وتعاظم قوتها الاقتصادية بالدرجة الأولى، فكانت ترى أنّ منطقة الشرق الأوسط نزلت عن مرتبتها لصالح الاهتمام بالشرق الأقصى وتطويق الصين وإنشاء التحالفات الدولية والإقليمية ضدّها. لذا قررت أن تتنحّى إلى الخلف قليلاً في المنطقة، لتعطي أدوارا لغيرها من القوى الإقليمية، على رأسها إيران ثمّ تركيا، فضلاً عن الدور الروسي، وكانت توجّه الأمور من بعيد.

وقد اتضح لاحقاً أنّ الحزب الجمهوري لم يكن مقتنعاً بهذه السياسة التي اعتمدها أوباما الديمقراطي. فبمجرّد وصول ترامب إلى البيت الأبيض نقض الاتفاق النووي مع إيران، وشرع بتحجيم نفوذها، وقتل علناً قائد قواها العسكرية الخارجية قاسم سليماني، ليمسك بأوراق المنطقة بيده، ولكنّ خططه فشلت، وفشل في الانتخابات التالية، وعاد الديمقراطيون ورمّموا إلى حدّ ما العلاقة مع إيران، فتباطأت عملية التغيير في المنطقة. ولكن كان لافتاً للنظر بعد عملية طوفان الأقصى أنّ الرئيس الديمقراطي بايدن قرّر في أواخر ولايته السير قدماً في خطّة إنهاء نفوذ إيران في المنطقة، فعمليات تفجير آلاف المقاتلين من حزب إيران اللبناني واغتيال قادته من الصفّ الأوّل والثاني بكاملهم تقريباً إنّما حصلت في عهده، وذلك قبل الانتخابات، وقبل أن يتضح فوز ترامب في الانتخابات، ثمّ جاء ترامب واندفع بسرعة إلى إكمال المهمّة.

ماذا يريد ترامب؟ بكلّ بساطة ترامب وسائر الوسط السياسي الأمريكي عموماً باتوا متوافقين على ضرورة الإمساك بالمنطقة بشكل مباشر، فأمريكا باتت لا تريد تفويض أحد الوصاية على منطقة المشرق العربي، وتريد أن تأتي بحكّام فيها تابعين لها مباشرة، في لبنان والعراق وسوريا وسائر المنطقة، وتريد أن تنهي الصراع في فلسطين والمنطقة مع كيان يهود، وأن تكرّس تفوّقه في المنطقة.

ما الذي جعل أمريكا تنحو هذا المنحى الآن؟ إنّه تبدّل في نظرتها لمنطقة المشرق العربي. فهي الآن تنظر إليها بوصفها منطقة ذات جدوى استثمارية، فنظرتها إليها صارت شبيهة بنظرتها منذ عشرات السنين إلى دول الخليج من حيث هي أرض استثمارية، لِما يتوقّع فيها من اكتشاف كمّيات كبيرة من الغاز ذات القيمة الاقتصادية الهائلة، وذات القيمة الاستراتيجية التي لا تقلّ أهمّية عن القيمة الاقتصادية، إذ إنّ أمريكا تريد لغاز المشرق العربي والغاز القطري الذي يفترض أن يضخّ عبر خطّ ممتدّ من قطر مروراً بالسعودية وبلاد الشام وتركيا وصولاً إلى أوروبا أن يكون بديلاً عن الغاز الروسي الذي قطعته أمريكا عن القارّة العجوز بإشعالها الحرب الروسية الأوكرانية، لإضعاف روسيا من جهة، ولقطع أواصر العلاقة الاقتصادية التي تنعكس حكماً علاقة سياسية بين روسيا وأوروبا، ولإعادة أوروبا إلى الحضن الأمريكي الذي سيتحكّم بإمدادات الغاز العربي إليها.

يضاف إلى ما سبق أنّ هذه المنطقة هي أيضاً جزء من مواجهة أمريكا لطريق الصين (طريق الحرير) الممتدّ من الصين إلى أوروبا، فأمريكا قرّرت منافسة هذا الخطّ بإنشاء خطّ مُواز من الهند عبر دول الخليج يمرّ بالأردن وصولاً إلى ساحل فلسطين المحتلة، وثمّة ظنّ قويّ بأنّ التمهيد لهذا الخطّ هو من أهداف التدمير المنهجي لغزّة وتهجير أهلها من مناطق محدّدة فيها ومنعهم من العودة إليها، وذلك من أجل تأمين المنطقة التي يفترض أن يمرّ فيها هذا الخطّ. وهذا ليس بعيدا من كلام ترامب عن تشييد منطقة شبيهة بالريفييرا في غزة. ولا ننسى أنّ ثمّة ورشة إعادة إعمار هائلة متوقّعة في غزّة ولبنان وسوريا. ومن الأساليب المعروفة المعتمدة لدى دولة الإجرام الاستعمارية أمريكا حين تقع شركاتها واقتصادها عموماً في ضائقة مالية أنّها تسعى إلى التدمير، من أجل التعمير!

ولنعد بالذاكرة إلى حرب العراق، حين عمد الجيش الأمريكي إلى التدمير حتى بعد أن انتصر وبان سقوط النظام. لماذا؟ من أجل أن يصبح العراق بحاجة إلى إعادة الإعمار، ومن ثمّ لتأتي الشركات الأمريكية لتعمّر وتنهب تكلفة الإعمار من نفط البلاد. فالدمار الهائل هو بالنسبة لأمريكا ومعظم الدول التي تريد الاستثمار كنز ثمين. وبقدر اتساع الدمار تتسع عمليات الإعمار. ومن الذي سيدفع التكلفة الآن؟ دول الخليج كالعادة، فهذه وسيلة لابتزاز المليارات بل التريليونات من الدولارات التي تذهب إلى الاقتصاد الأمريكي من جديد. وقد كانت تصريحات ترامب غاية في الوضوح والوقاحة حين تكلّم عن منطقة سياحية على شاكلة الريفييرا في غزّة، وعن منطقة ترامب الاقتصادية في جنوب لبنان، كما هو كلام الرئيس السوري الجولاني أيضاً بُعَيد سقوط بشار عن بناء برج ترامب في دمشق!

إنّ هذه الخطط الأمريكية الاستثمارية إنما تتطلّب استقرارا في المنطقة، إذ لا يمكن الاستثمار بغياب الاستقرار، من هنا تأتي أهمّية إسراع ترامب في إنهاء النزاع في المنطقة والمضيّ قدما وبسرعة في مسلسل تطبيع الأنظمة واعترافها بالكيان الغاصب

كتبه أحمد القصص

حكومة الدبيبة وشبكة الأمان الاستعمارية

وقّعت ليبيا، يوم السبت، اتفاقية لتطوير قطاع النفط لمدة 25 عاماً مع شركة توتال إنيرجيز الفرنسية وشركة كونوكو فيليبس الأمريكية، باستثمارات أجنبية تتجاوز 20 مليار دولار، حسبما صرّح رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة. وهدفت الاتفاقية، التي وُقّعت عبر شركة الواحة للنفط، إلى رفع الطاقة الإنتاجية بما يصل إلى 850 ألف برميل يومياً، ومن المتوقع أن تدرّ إيرادات صافية تتجاوز 376 مليار دولار، وفقاً لما ذكره الدبيبة في منشور على موقع إكس.

كما وقّعت الحكومة مذكرة تفاهم مع شركة شيفرون الأمريكية العملاقة للنفط، واتفاقية تعاون مع وزارة النفط المصرية، خلال قمة الطاقة والاقتصاد الليبية المنعقدة في طرابلس. وأوضح دبيبة أن هذه الاتفاقيات تعكس "تعزيز علاقات ليبيا مع أكبر شركائها الدوليين وأكثرهم نفوذاً في قطاع الطاقة العالمي". (رويترز)

التعليق:

هذا الخبر لا يمكن قراءته اقتصادياً فقط، بل هو قطعة شطرنج جيوسياسية داخل رقعة ليبية شديدة التعقيد، فالاتفاقيات النفطية طويلة المدى مع شركات كبرى مثل توتال إنيرجيز وكونوكو فيليبس وشيفرون أكثر من مجرد صفقات اقتصادية؛ وهي إعلان عن تحول في موازين القوى. من الناحية القانونية، تثير هذه العقود إشكاليات عميقة حول شرعية حكومة الوحدة الوطنية المنتهية ولايتها وقدرتها على رهن ثروة البلاد لعقود، ما يخلق أمراً واقعاً يصعب تغييره ويغذي النزاع حول من يمثل ليبيا شرعياً. أمّا جيوسياسيا، فتعكس هذه الخطوة عودة قوية للنفوذ الأمريكي-الفرنسي، وتعمل كشبكة أمان دولية لحكومة طرابلس.

على الصعيد الداخلي، تحول هذه العقود النفط من عامل توحيد ممكن إلى أداة صراع، حيث تكرس سيطرة الغرب على القرار الاقتصادي وتزيد من شعور الشرق بالإقصاء، ما يهدد بعودة سياسات إغلاق الحقول. باختصار، هذه الخطوة تستخدم الاقتصاد لتعطيل السياسة، وتؤسس لمرحلة جديدة من إدارة الأزمة بدلاً من حلها، ما يضع مستقبل ليبيا على محك التنافسات الدولية.

البعد الإقليمي من زاوية أمريكية

يشهد دور دول الجوار تراجعاً أمام فاعلية القوى الكبرى التي تملك أدوات الضغط الاقتصادي والسياسي. لتتحول تونس والجزائر من لاعبين فاعلين في صنع الحل إلى أدوار رمزية أو وساطة بلا أدوات تأثير حقيقية، بينما يُعاد رسم خريطة النفوذ في ليبيا وفق منطق "الاستقرار مقابل النفط"، مُهمشاً فكرة السيادة الليبية الحقيقية.

فتونس تحولت من وسيط محتمل إلى مُيسر لوجستي، تستضيف اللقاءات وتوفر المناخ للحوار بينما تتخذ القرارات الحقيقية في عواصم أخرى. ومن أجل استعادة دور مؤثر، يتوجب على تونس التحرك ضمن إطار إقليمي واضح مع الجزائر وامتلاك مبادرة مكتوبة وربط استقرار ليبيا بأمنها الوطني بشكل مباشر، وإلا ستظل منصة محايدة بلا مفاتيح للتأثير.

بينما تنظر واشنطن إلى الدورين المصري والجزائري في ليبيا كركنين لإدارة توازن إقليمي هادئ يخدم استقراراً يحفظ تدفق النفط ويحول دون توسع النفوذ الروسي والصيني. حيث تهدف السياسة الأمريكية إلى منع أي طرف عربي من الهيمنة على الملف، وتحويل الخلافات العربية المحتملة إلى تنسيق هادئ يخدم الاستقرار العام. الاتفاقيات النفطية الكبرى تمت بمباركة صامتة من واشنطن، لأنها تثبت الوضع القائم وتوفر غطاءً من الاستقرار الجزئي. الجملة المفتاحية هنا: أمريكا لا تبحث عن زعيم إقليمي لليبيا، بل عن إقليم متوازن لا يخرج عن نطاق السيطرة.

النفوذ البريطاني الصامت ولعبة هندسة القواعد

لا يعني غياب الشركات البريطانية عن الاتفاقيات الأخيرة غياب النفوذ البريطاني، بل يعكس استراتيجية مختلفة تفضل الحكم من الخلف. فمصالح بريطانيا في ليبيا تتجاوز النفط إلى مجالات أعمق: الأمن المتوسطي ومكافحة الهجرة غير النظامية، والقطاع المالي وإدارة الأصول المجمدة، والنفوذ القانوني والمؤسسي عبر هندسة قواعد الحوكمة والشفافية. ضمن تقسيم الأدوار الغربية، تترك بريطانيا الواجهة لأمريكا وفرنسا، لتركز على كتابة القواعد التي تحكم المشهد لاحقاً. فبينما تربح فرنسا وأمريكا العناوين بالتوقيع، تربح بريطانيا المستقبل بوضع الشروط والتحكم في آليات إدارة الثروة والسلطة.

وهكذا تتراءى مأساة الدولة الوطنية في بلادنا الإسلامية بكل وضوح؛ كيانات هشة خطّها الاستعمار على خرائط مصطنعة، فحُرمت من الإرادة، وفُصمت عن مقومات السيادة الحقيقية. لقد تحولت هذه الكيانات إلى هياكل إدارية وظيفتها الأساسية توفير لقمة العيش للشعوب المغلوبة على أمرها، والمحافظة على كراسي حكام انتهوا إلى كونهم حراساً لمصالح خارجية، ووسطاء لسياسات القوى الكبرى. فأصبحت إرادتهم مرتهنة، وقرارُهم مُسلوباً، وسياساتهم خاضعة لإملاءات تخدم الاستعمار المتلوّن، حتى لو كان الثمن تمزيق البلاد وإشعال الحروب الأهلية، كما نرى اليوم في السودان وليبيا وسواها من ديار المسلمين.

لقد كانت شمال أفريقيا إلى أمد قريب، مرتكزاً لدول عظيمة شاركت في صنع التاريخ وخاضت غمار المنافسة الدولية بثقة. أما اليوم، فقد تحولت إلى مسارح للصراعات الجانبية، تغذى من أعداء الأمة لتفريق شعبها الواحد وشرذمته. والحال في ليبيا خير شاهد على هذه المأساة: ثروة تهدر، وشعب يتفكك، وبلد يُقاسَم بين الحفنات، وكل ذلك تحت سمع وبصر "دولة" لا تملك من أمرها شيئاً!

ولكن رياح التغيير لن تتوقف؛ فدماء المسلمين لن تذهب سدى، وصبرهم لن يتحول إلى قبول أبدي بالذل والتبعية، ولن تنتهي المعركة حتى تسترد الأمة كرامتها، وتعيد بناء دولتها القادرة على الفعل لا الانفعال، والمبادرة لا التبعية، والوحدة لا التقسيم؛ خلافة راشدة على منهاج النبوة، وعدُ الله سبحانه وبشرى رسوله ﷺ.

ياسين بن يحيى

دوافع ومآلات انسحاب أمريكا من 66 منظمة دولية

بعد أنّ وقّع الرئيس دونالد ترامب مذكرةً رئاسيةً تقضي بانسحاب الولايات المتحدة من 66 منظمة دولية بدعوى أنها لم تعد تخدم المصالح الأمريكية، حذر المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس الثلاثاء من أنّ قرار واشنطن الانسحاب من المنظمة والذي دخل حيز التنفيذ رسميا في كانون الثاني/يناير الجاري سيجعل الولايات المتحدة والعالم غير آمنين، وقال تيدروس: "في الحقيقة هذا ليس القرار الصحيح"، معربا عن أمله في أن تعيد الولايات المتحدة النظر في قرارها وتعود إلى المنظمة، وأضاف أنّ جزءا كبيرا من العمل الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية مفيد للولايات المتحدة، "ولهذا السبب قلت إن الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون آمنة دون العمل مع المنظمة".

ويشمل هذا الانسحاب 35 منظمة غير تابعة للأمم المتحدة، و31 كياناً تابعاً للأمم المتحدة، وعلّق وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو على المذكرة فقال: "أعلن الرئيس ترامب اليوم انسحاب الولايات المتحدة من 66 منظمة دولية معادية لأمريكا، أو عديمة الفائدة، أو مُهدرة للموارد، ولا يزال النظر جارياً في منظمات دولية أخرى".

وتراوحت المنظمات الدولية التي انسحبت أمريكا منها: ما بين منظمات تتعلق بالمناخ والطاقة والبيئة إلى منظمات تتعلق بالمرأة والسكان كهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أو منظمات قانونية كمنظمة القانون الدولي للتنمية، أو حتى منظمات تتعلق بالزراعة كاللجنة الاستشارية الدولية للقطن، أو غيرها من منظمات دولية كثيرة ومتنوعة.

ونقلت CNN عن مصادر في البيت الأبيض أنّ هذا الانسحاب سيؤدي إلى إنهاء تمويل دافعي الضرائب الأمريكيين ومشاركتهم في كيانات تروّج لأجندات العولمة على حساب أولويات الولايات المتحدة، وأنّه يفضّل توجيه أموال دافعي الضرائب الأمريكيين بطرق أخرى، وأنّ هذا الانسحاب سيحقّق وعدا أساسيا قطعه الرئيس ترامب للأمريكيين، ألا وهو التوقف عن دعم البيروقراطيين العالميين الذين يعملون ضد مصالح الدولة، وأنّ إدارة ترامب ستضع شعار (أمريكا والأمريكيين) دائماً في المقام الأول.

إنّ انسحابات أمريكا الجماعية المفاجئة هذه من عشرات المنظمات الدولية تعني فعلياً بداية هدم عملي ومنظم للمؤسسة الدولية الحالية، وتعتبر مقدمة حقيقية في التمهيد لإيجاد منظمات دولية أخرى تقوم على أسس جديدة مغايرة.

فمثلا من المنظمات التي انسحب منها ترامب تلك المتعلقة بالشريك الأوروبي مثل المركز الأوروبي للتميز في مكافحة التهديدات الهجينة، ومنتدى مختبرات أبحاث الطرق السريعة الوطنية الأوروبية، والشراكة من أجل التعاون الأطلسي، ولجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا، وغيرها، وكلها تشير إلى وجود قطيعة أمريكية واضحة مع الأوروبيين.

أمّا فيما يتعلق بالعولمة وما يتصل بها من تشابك المصالح والعلاقات بين دول العالم فقد انسحبت أمريكا من كل ما له علاقة بها وبالتعاون العالمي وبالعلاقات الدولية من مثل مركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمات ائتلاف الحرية على الإنترنت، وصندوق المشاركة المجتمعية العالمية والقدرة، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والمنتدى العالمي للخبرة السيبرانية، والمنتدى العالمي للهجرة والتنمية، ومعهد البلدان الأمريكية لأبحاث التغير العالمي، والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة، والمنصة الحكومية الدولية للعلوم والسياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، والمركز الدولي لدراسة الحفاظ على الممتلكات الثقافية وترميمها.

وبذلك تكون أمريكا قد قطعت كل أواصر التعاون والتشارك مع النظام الدولي، وركّزت بدل ذلك على أحادية أو ثنائية العلاقات الدولية، ضاربة عرض الحائط بكل ما يؤدي إلى التقريب العالمي في العلاقات بين الدول وبين المجتمعات والمؤسّسات.

وكذلك انسحبت أمريكا من المنظمات الدولية الخاصة بأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمجلس الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لآسيا والمحيط الهادئ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لغرب آسيا، وكل هذه الانسحابات تتعلق بدول القارات الثلاث وهي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، لأن أمريكا لا تريد علاقات دولية مُلزمة بل تريد علاقات ثنائية مع تلك الدول حيث تتحكم بها تحكماً مباشراً، ولا تريد أن تقيم علاقات دولية معها.

وحتى المفاهيم الحضارية الغربية المشتركة والتي يُراد من ناحية حضارية غربية أن تكون عالمية فقد أسقطتها أمريكا من حساباتها، إذ انسحبت من المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، وانسحبت من المعهد الدولي للعدالة، ومن صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، ومن تحالف الأمم المتحدة للحضارات، ومن منظمة سيادة القانون، ومن لجنة القانون الدولي، وبذلك قامت أمريكا بتقويض المفاهيم الحضارية الغربية المشتركة وركّزت عوضا عن ذلك على نموذجها الأمريكي الخاص بها.

وهكذا أصبحت منظمات الأمم المتحدة وقوانينها وروابطها والالتزام بها ليس أمراً مهما لأمريكا، ومن ثم ليس أمرا واجبا على سائر دول العالم، فأمريكا قد نزعت عنها صفة الإلزام والالتزام، فأزالت هيبتها، ومسّت بسيادتها، وحطّمت مرجعيتها، وأفقدتها مشروعيتها.

فتستطيع دول العالم بعد هذا الإسقاط أن تبحث لها عن مرجعيات جديدة وعن أعراف جديدة وعن منظمات جديدة، فأمريكا بانسحابها هذا بصفتها الدولة الأولى في العالم - والتي يفترض فيها حماية المنظومة الدولية الحالية - قد أعطت الذريعة للعالم دولاً ومجتمعات أن تبدأ بالبحث عن بدائل ومرجعيات حضارية وقانونية جديدة.

والحقيقة أنه لا يوجد أمام دول وشعوب العالم اليوم ما يملأ هذا الفراغ إلا الإسلام بعقيدته وشريعته وأحكامه، وذلك لقدرته على طرح البدائل بأفكاره وأطروحاته ودولته، وليكون هو البديل الحضاري والقانوني المرجعي المقبول لجميع مجتمعات وشعوب الأرض.

فليطمئن العالم.. الذهب لن ينخفض فقد وثق الناس به

أورد موقع Investing.com الإلكتروني فجر الأحد 01 شباط/فبراير الجاري خبراً بعنوان "تصريحات من الفيدرالي لخفض الفائدة" قال فيه: "صرح رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس ألبرتو موسالم يوم الجمعة أن البنك المركزي الأمريكي لا يحتاج إلى خفض أسعار الفائدة أكثر ما لم يتدهور سوق العمل أو ينخفض التضخم". وأضاف "وفقاً لموسالم، أصبحت المخاطر المتعلقة بالتوقعات الاقتصادية متوازنة الآن، ولن تكون هناك حاجة لمزيد من خفض أسعار الفائدة إلا إذا ضعف سوق العمل أو انخفض التضخم".

التعليق:

لقد أثار المخاوفَ لدى الناس حول العالم، هبوطُ أسعار أونصة الذهب عالمياً من 5600 إلى 5300 دولار يوم الجمعة الماضية، في إثر اجتماع السياسة النقدية الأمريكية الذي استمر يومين وانتهى يوم الأربعاء، وتسمية الرئيس ترامب كيفن وارش لرئاسة الاحتياطي الفيدرالي. والناظر في هذا الهبوط لأسعار الذهب يرى أن الهدف الأول من العملين السابقين، هو الحد من الزيادة المضطردة لسعر الذهب، ومحاولة مكشوفة لإيقاف انهيار الدولار. وأيضاً سيرى ببساطة أن هبوط أسعار الذهب لم يكن حقيقياً، بل مصطنعاً بتأثير عوامل اقتصادية عدة، وأن تقوية الدولار هي المؤقتة وقصيرة الأجل، وسرعان ما سيعود الناس بعدها إلى التداولات المفضلة في الأسواق لا الموجهة.

إن همّ ترامب حين صرح بأن خفض نسبة الربا سيكون المعيار الحاسم لاختيار رئيس الفيدرالي الجديد، هو الحد من تدهور الدولار أمام أسعار الذهب، تحقيقاً لشعار لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً، على حساب زيادة حجم التضخم وانخفاض معدل النمو الاقتصادي السنوي، وانعدام المصداقية المالية في أمريكا.

إن إقبال البنوك المركزية والأشخاص حول العالم قد بدأ منذ الأزمة الاقتصادية 2008م وحتى اللحظة، على شراء الذهب وحيازته، والتخلص مما بين أيديهم من دولارات. هكذا عاد الناس لمزاولة الاقتصاد الحقيقي، مبتعدين عن الاقتصاد الوهمي في سندات الخزانة الأمريكية وأسهم الشركات في الأسواق المالية، بتطبيقاتها الفيزيائية للمؤشرات والعوامل الاقتصادية.

إن مشكلة الاقتصاد الحقيقية في الولايات المتحدة هي مشكلة الدولار. وقد نشأت حين فُصِلَتْ التغطية الذهبية عنه عام 1971م. وإنه ليس بوسع أمريكا اليوم العودة إليه، لتغطية مئات تريليوناتها من الدولارات ذهباً. فترامب هو من سيخرب أمريكا، ويقعد على تلّها.

إن النظام النقدي في الإسلام يقوم على معدني الذهب والفضة، فبهما تقوم الأموال، وهذا يتطابق مع ما يحتاجه الناس حول العالم لحفظ أموالهم من الضياع. فالدينار الذهبي والدرهم الفضي هما عملتا دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، القائمة قريبا بإذن الله.

المهندس شفيق خميس

ربا البنوك حرام رغم أنف حكام الضرار وأبواقهم

إن أخطر ما تواجهه الأمة ليس الفقر ولا الغلاء، بل تزييف الوعي حين يُلبَّس الربا لباس الحلال، ويُقال للناس إن ما حرمه الله نصاً صار جائزاً بإفتاء أو تصريح! فاعرفوا أيها المسلمون عمن تأخذون دينكم، ولا تأخذوا أحكام ربكم ممن يجعلون رضا الحكام مقدماً على رضاه. وتحرّوا من تتلقون عنه، فما كل متصدر للفتوى أهل لها، ولا كل صوتٍ يُلبس الأقوال مسوح الشرع ناصحٌ لكم.

يا علماء المسلمين: لقد أخذ الله عليكم الميثاق أن تبيّنوا الحق ولا تكتموه، وأن لا تخشوا في الله لومة لائم. فلا تكونوا أبواقاً لنظام يوظّف الفتوى ليحل الربا، ولا تفتوا بما يغضب الله. كونوا دعاةً إلى إقامة دولة الإسلام، وتحرير الناس من سطوة الرأسمالية، لا دعاةً لتسويغ واقع فاسد يُراد للأمة أن تركع له.

إن الأمة تنتظر منكم كلمة صدق تحيي بها القلوب، وتعيد لها الثقة بدينها، وتنتظر منكم موقفاً يوافق ما عرفتم من الحق، وما دلّ عليه الوحي، وما أوجبته الأمانة التي حملتموها، فكونوا طليعة العاملين لتطبيق الإسلام وإقامة دولته عسى الله أن يفتح بكم ولكم القلوب فتقام دولة الإسلام الموعودة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

القضاء بين المعايير الدولية والمعايير الشرعية

مداخلة الأستاذ هادي بن خذير – المحامي لدى التعقيب بصفاقس. في مؤتمر القضاء بين منظومة القانون الوضعي و منظومة التشريع الاسلامي

تُطلق عبارة المعايير الدولية ويراد منها مجموعة القواعد والقيم المستمدة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية وتوصيات الأمم المتحدة ويقع الترويج لهذه القواعد على أنها معايير ذات صبغة فنية وتقنية خاصة بالمحاكمة العادلة بحيث تضمن فيها حقوق الدفاع ، ومبدأ المواجهة،وعلنية الجلسات،وتطبيق القانون مناط المحاكمة من قبل القضاء المستقل ونحوها.

ولسائل أن يتساءل إذا كانت هذه القيم والمعايير هي نفسها التي تعتمدها منظومة التشريع الإسلامي فما هو الفرق بينهما ؟. والجواب أن الاختلاف بين المعايير الدولية والمعايير الشرعية رغم تماثل الألفاظ والمصطلحات يتمثل بالأساس العقائدي الخاص بكل منظومة الى جانب الاختلاف في مستوى التطبيق والممارسة

- الاختلاف في الأساس العقائدي.

ان المتأمل في بنية المعايير الدولية للقضاء كيفما أقرتها المعاهدات والمنظمات الدولية يتبين أنها ليست محايدة وإنما لها خلفية إيديولوجية تمت صياغتها في إطار فلسفة عقلانية لا تعترف بصلاحية الدين في رعاية شؤون الإنسان وبذلك فإن قيم العدالة تم تشريعها دون أي حضور للدين أو إحالة إلى قيم دينية . فهذه الصياغة لمعايير العدالة جاءت متخلصة من كل معنى ديني. فالاعتبارات التي تعمل وفقها تلك المعايير تنتدرج ضمن صيغ العقلانية التي تفصل الدين عن الحياة. وهو مسار علماني عقلاني يمثل المفهوم العقدي الفلسفي لفبركة العلمانية الذي سار عليه العرب منذ القرن 18.

فالغرب قد توصل إلى قناعة مفادها فصل الدين عن الحياة، وهذا هو المفهوم العقدي الفلسفي لفكرة العلمانية وقد أبرزه عمليا بالتنصيص على جهتين ترمزان إليه وهما الكنيسة كجهة معبرة عن الدين بمعتقداته وتعاليمه الدينية، والدولة كجهة معبرة عن الحياة بأنظمتها العقلانية الحديثة.

فحقيقة العلمانية أو اللائكية كما وردت في تعريفات الغربيين أنفسهم هي " تعنى اللائكية في مفهومها الواسع الفصل بين الدين والحقائق الدنيوية ". فهي تفترض أن هذه الحقائق التي تتعلق بحياة الانسان يجب أن لا تخضع لاحتواء الدين أو تاثيره . ولهذا السبب يمكن لنا أن نصف مجتمعا ما أو فكر ما أو أخلاق ما باللائكية ، إذا تخلصت تماما من أي شيء ديني ولم تطع إلا المبادئ ضمن نظام عقلاني بحت.

وفي هذا الاتجاه يمكننا الحديث عن لائكية التعليم للدلالة على انه لا يحوي أي خاصية دينية. وكذلك جميع الفضاءات العامة تخضع لصيغ العقلانية وخالية من أي حضور ديني أو احالة الى حقائق او معتقدات دينية. وبذلك إن مرفق العدالة بوصفه من متنعلقات الشأن العام يجب أن يخضع الى قيم ومعايير خالية من الحقائق والمعتقدات الدينية. وهذه القناعات الغربية يتم تكريسها صلب معاهدات دولية أو توصيات صادرة عن منظمات دولية بغاية عولمة هذه القيم والمعايير وجعلها ذات طابع كوني بمقولة أنها معايير إنسانية وعقلانية.

بالإضافة إلى ذلك فان تدويل هذه المعايير التي تكتسي طابعا علمانيا من خلال المعاهدات والمنظات الدولية يعبر عن منهج في فرض تفوق الحضارة الغربية وعولمة قيمها التي يراد لها أن تأخذ طابعا إنسانيا وكونيا.

-أما بالنسبة للإسلام فانه يشكل عقيدة ينبثق عنها نظام بمعنى أن قواعد ومعايير القضاء هي أحكام شرعية منبثقة عن عقيدة الإسلام. لذلك فإن القضاء كبقية القطاعات تحكمه منظومة قيمية مستمدة من الوحي أي من الكتاب والسنة وما أرشدا إليه من القيام والإجماع.

فمنظومة قيم العدالة التي أقرها الإسلام تعتر عن وجهة نظر معينة في الحياة وهي تعتبر أحكاما شرعية واجبة الإتباع لصلاح أمر القضاء وبالتالي فإن القاضي حينما يتعبها إنما يقوم بالأساس بتطبيق أحكام شرعية يتقيد بها لذلك تقوم الدولة الإسلامية باختيار أشخاص القضاة من جنس رسالة القضاء. فالقاضي يجب أن يكون الشخصية الحائزة على اكبر قدر من المعارف والعلوم ومتشبعا بأكبر قدر من النزاهة والورع حتى يكون حريصا على تحمل رسالة القضاء باعتبارها صادرة عن الشارع وهي ضمان الصلاح والفلاح. فالعدل هو قيمة شرعية تطبيقا للآية الكريمة "واعدلوا هو أقرب للتقوى ".

والمساواة بين المتخاصمين إجراء شرعي باعتبار أنه من وصايا الرسول صلى الله علي وسلم للقضاة هو عدم ضيافة خصم دون خصمه والمساواة في الجلسة بين الخصماء ونحو هذا من المعايير القضائية التي أقرها الإسلام.

فالقاضي لا يخص أحد المتخاصمين بالنظر والإعلام ولا ينطلق بوجهه نحو أحدهما دون الأخر.

وذلك تطبيقا لقوله صلى الله عليه وسلم " من ابتلى بالقضاء بين الناس فليعدل بينهم بلفظه ولحظه وإثارته ومقعد ومجلسه ولا يرفع صوته على أحد الخصمين ما لم يرفع على الأخر:.

-وفي نفس السياق أشار الخليفة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه في رسالة إلى أبي موسى الأشعري بقوله :" أس بين الناس في وجهه وعدلك ومجلسك حتى لا يطمع شريف في حينك ولا ييأس حنيف من عدلك". وجريا على هذا المنهج كانت مسيرة قضاة الإسلام تقوم على الامتثال لتلك المعايير .

-تطبيق مبدأ المساواة بين الخصوم :

- ففي مجلس القاضي شريح : جاء رجل من أصحاب القاضي شريح (وهو الأشعث ابن قيس) مجلس القضاء فرحب بهش ريح وأجلسه معه فلما جاء رجل بين يدي شريح يخاصم صديقه (الأشعث ابن قيس) قال له القاضي قم مع خصمك فقال له : وما عليك أن تقضي وأنا هنا قال له: فقم قبل أن تقام فقام وهو مُغضب..."

يروى أن أبي هريرة وهو قاضي المدينة جاءه صاحبه ، فظن أبو هريرة أنه جاء لحاجة غير الحكم فما جاءه رجل يخاصم صاحبه قال له أبو هريرة قد فاجلس مع خصمك فإنها سنة أبي القاسم"

-تطبيق مبدأ المواجهة بين الخصوم :

عدم اعتماد اقوال احد المتنازعين حتى لا يقع ضحية ألاعيبه وقد جاءت امرأة الى القاضي شريح تخاصم زوجها وهي تبكي فقال له جليسه : أظنها مظلومة فردج عليه القاضي شريح " أن إخوة يوسف جاءوا أباهم عشاء يبكون"

وقد روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم " لا تضيفوا أحد الخصمين إلا ومعه خصمه ". ولذلك نلاحظ أن جميع هذه المعايير والقواعد القضائية وردت بها نصوص شرعية ويطيقها القاضي بوصفها أحكاما شرعية واجبة الاتباع.

- الاختلاف في مستوى الممارسة والتطبيق.

إن المتأمل في مضامين هذه القيم والمعايير الدولية يكشف أن لها طابع شكلي بمعنى أنها تتعلق بشكليات المحاكمة : علنية الجلسات ، مبدأ المواجهة ، حق الدفاع... وهي جميعها متعلقة بإجراءات وشكليات وان كانت ضرورية إلا أنها غير كافية.

إن المشكل الأساسي في ضمان المحاكمة العادلة هو النص القانوني الذي يتعهد به القاضي للتطبيق على الوقاعة الماثلة أمامه .

لكن في ظل منظومة القانون الوضعي فان القاضي مطالب بتطبيق القانون الذي هو عادة ما يكون ثمارا لمعادلات ترضيات معينة بين القوى النافذة في المجتمع ، وللك فان القانون في المجتمع الرأسمالي – كما يصفه الفقيه الألماني فيورباخ – " هو سحاب دخال يراد به تغطية مصالح خفية " فالنظرة الشكلية للأمور تبرز أن القاضي يطبق نصوصا تسمى قوانين وهي في حقيقة الأمر تنطوي على تعليمات تعبر عن مصالح القوى النافذة في المجتمع فإذا كان القانون جائزا فإن من يقضي به سوف يكون مقطوعا عن الوصول الى العدل المنشود فهذه المعايير القضائية التي اعتمدهخا قضاة الاسلام مستمدة من الكتاب والسنة لذلك فان القاضي يطبقها بكل أمانة واستقامة لأنها سنة نبينا صلى الله عليه وسلم والله رقيب على حسن تطبيقها.

اما المعايير الدولية المستمدة من ارادة عولمة القيم الغربية التي تنبني على عقيدة النظام الرأسمالي الديمقراطي. فإنها مبنية على إعلاء قيمة المنفعة ولذلك فإن تنفيذها يبقى خاضعا لمدى تحقق المنفعة من عدمها.وهو الأمر الذي يجعل هذه المعايير عرضة لكثير من الخروقات تحت تأويلات مختلفة ومن جهة ثانية فنه من أهم معايير القانون الوضعي هو الالتزام بتطبيق القانون مع أن هذا القانون كثيرا ما يكون متعسفا ومصدرا لارتكاب المظالم. ورغم ذلك فان القاضي مطالب بتطبيق القانون بشكل آلي ولو كانت نصوصه جائرة وبذلك يصبح القاضي، في ظل هذه المنظومة مزدوج الشخصية : شخصية طبيعية تابى الظلم وشخصية وزيفية تطبق تعاليم ظالمة في شكل نصوص قانونية.

وبالتالي فإن المعيار الأساسي للمحاكمة العادلة في ظل منظومة القضاء الإسلامي هو تطبيق القانون المتأتي من أحكام الشريعة الإسلامية. والنصوص القانونية يتم استنباطها من الكتاب والسنة وما استقر عليه الإجماع والقياس. وكذلك ما تتبناه الدولة من حلول ومعالجات شرعية مستمدة من تلك الأصول. ولذلك فالقاضي في ظل منظمة التشريع الإسلامي يكون منسجما مع ذاته. فهو يطبق النصوص القانونية المستمدة من الوحي وهو على قناعة بذلك ، حتى إذا تبنت الدولة معالجات قانونية تخالف مذهبه الشخصي أو قناعاته الخاصة فغنه أيضا يتقيد بتطبيقها طالما وأنها تشكل رأيا شرعيا ناجما على اجتهاد شرعي، فيترك رأيه الشخصي لصالح القانون المتبنى من قبل الدولة الإسلامية عملا بقاعدة (رأي الإمام برفع الخلاف) وقاعدة (أمر الإمام نافذا ظاهرا وباطلا).

الخلاصة :

وخلاصة الموقف من هذه المداخلة أن ما يُسمّى بالمعايير الدولية للعدالة يقع الترويج لها على أنها جملة من المقاييس والقيم ذات الطابع الفني والتقني التي يتوجّب على مؤسسة القضاء في جميع الدول الإلتزام بها . لكن الواقع أن هذه المعايير لا تعبّر عن مجرد رؤية براغماتية أو قواعد إجرائية حيادية, بل إنها تعبر عن إرادة عولمة القيم الغربية المستمدة من عقيدة فصل الدين عن الحياة, واعتماد فلسفة عقلانية لا تعترف بصلاحية الدين في تسيير الشأن العام بما فيها الشأن القضائي الذي يجب إخضاعه إلى قيم عقلانية لائكية متخلّصة من كل حضور ديني أو إحالة الى حقائق ومعتقدات دينية.

أما بالنسبة للقضاء الإسلامي فإنه يعتمد معاييرا ومقاييسا خاصة به لمفهوم المحاكمة العادلة بوصفها أحكاما شرعية واجبة الإتباع.

وهكذا يبقى البَونُ شاسعا بين المعايير الإسلامية في القضاء التي تبني عدالة حقيقية يرتوي الناس من مَعينها, وبين ما يسمى "المعايير الدولية" التي طالما تزينت بعناوين الحياد والاستقلالية ولكن سرعان ما تتبخر أمام لغة المصالح وتنازع النفوذ فتهوي بها إلى مستنقع الفشل في تحقيق العدالة المنشودة.

تتمة...تونس بين دوامة الدين الأبدي ومؤشرات التصنيفات الائتمانية

حيث تتحول الدولة من راعيةٍ لشؤون العباد إلى جابيةٍ لأموال الدائنين، وتنحرف بوصلتها الاقتصادية نحو إرضاء أسواق المال العالمية عوضاً عن تلبية حاجات الداخل، فينشأ الشرخ بين الواجب والواقع. وقد أظهر المسارُ فوضى شاملة المتصادمة مع قيمنا، وتراكماتها عبر السنين جرّت تداعياتٌ أثقلت كاهل التونسيين، وأشعلت نار صراع سياسي، وأزماتٍ متتالية، انتهت بصوت ثورةٍ نادَى بقطع الصلة بهذا النموذج الدخيل وهدم مرتكزاته، "الشعب يريد إسقاط النظام".

ختامًا:

إن الإسلام يمنع الربا منعاً باتاً، ويجعل رعاية شؤون الناس غاية الحكم، ويُقيم الاقتصاد على ملكياتٍ واضحة، وموارد عامة، ونقدٍ ثابت، وسياسة مالية لا تُحمّل الناس ما لا يطيقون. والتاريخ والواقع المعاصر يؤكدان أن الديون تمثل أداة هيمنة سياسية أكثر فاعلية من الغزو العسكري؛ فالتبعية المالية تخلق واقعاً جديداً تُجبر فيه الحكومات على تبني سياسات لا تعبر عن الإرادة الشعبية، تحت تهديد الانهيار الاقتصادي. "هيمنة ناعمة" تعيد تعريف الاحتلال في الواقع المعاصر، حيث تتحول المؤسسات المالية إلى لاعب سياسي رئيسي يحكم مصائر الدول ويقلب موازين القوى داخلها. المستقبل يكتبه من يملكون الشجاعة والصدق مع دينهم وأمتهم ويرفضون منطق التبعية وما انجر عنها من فقر ومديونية واقتراض أبدي، ويختارون بدلاً من ذلك طريق البناء المبدئي، فالمعركة الحقيقية ليست على تصنيف ائتماني، بل على الحق في أن تكون لنا دولة تقرر مصيرها بيد أبنائها، لا بأيدٍ خفية في أسواق المال العالمية. قال تعالى : "وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ" (سورة البقرة: ١٢٠)

"باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم"

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وسويد بن سعيد وعبد الله بن عامر بن زرارة وإسماعيل بن موسى قالوا: حدثنا شريك عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار".

لعل هذا الحديث يصيب فيما يصيب علماء المسلمين ومن يسمون أنفسهم بالمفكرين الإسلاميين أكثر من غيرهم، فهم الفئة التي تتكلم باسم الإسلام في هذا الزمان أكثر من غيرها، فقد تكلموا... وتكلموا... وتكلموا...، تكلموا فقالوا: إن للمسلم أن يغيّر دينه إن شاء، وإن للبشر أن يشرِّعوا الأحكام...، وإن الوسطية دين الإسلام، ويجوز أن تتغير الأحكام بتغيّر الزمان والمكان، والحرية والديمقراطية من الإسلام، والدولة المدنية هي دولة الإسلام، وأخضعوا أحكام القرآن للاستفتاء. ونادوا بما ينادي به الحكام دون خوف أو وجل من الله سبحانه وتعالى، فأجازوا الصلح مع يهود، وقبلوا بالأمريكان راعيا وقاضيا ونصيرا، وحاربوا معهم كل من يدعو إلى تطبيق شرع الله، وأفتوا بجواز أكل الربا، وبجواز الشركات المساهمة والتعامل بالبورصات، وأفتوا بقتال المسلم لأخيه المسلم لأنه يحارب الإرهاب.

هذا وغيره الكثير كان باسم الدين وباسم الإسلام، والإسلام منه براء؛ بل هو كذب على الله سبحانه وتعالى وعلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فكيف تجرأ أمثال هؤلاء المارقين الذين خلعوا على أنفسهم ألقاب العلماء والمفكرين الإسلاميين على الكذب على رسولهم الكريم؟ ألم يمرَّ أمام أعينهم هذا الوعيد؟ ويحهم ألا يدركون حجم جريمتهم؟ ألم يدركوا أين هم سائرون وما المصير الذي ينتظرهم؟ بلى والله أنهم ليعلمون، ولكنها لحظة الغياب، وساعة الابتعاد، فلو تذكر أمثال هؤلاء مقاعدهم في النار واستحضروها ماثلة أمام أعينهم لخافوا ولفقدوا صوابهم من حجم جرائمهم هذه، ولكن حقت كلمة العذاب على المجرمين. حقت كلمة الله على من وقف ضدّ عودة الإسلام والخلافة من جديد.

المدير المسؤول
منصف المقدم
رئيس التحرير
فتحي بن عمارة
WWW.attahrir.info
press@attahrir.info
المقر الاجـتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس
الفاكس 71345949
الهاتف 71345950
M . I . P.